



الامانة العامة لمجلس الوزراء
دائرة شؤون المواطنين والعلاقات العامة
مركز استطلاع الرأي

نتائج استطلاع آراء مواطني بغداد الكرام حول برنامج عمل الحكومة العراقية للـ (١٠٠) يوم

نموذج رقم (١)
بغداد المركز (كرخ - رصافة)
تموز / ٢٠١١



استطلاعات الرأى..... بناء للثقة بين الحكومة والمواطنين فيني جو من الفهم المتبادل.



الامانة العامة لمجلس الوزراء
دائرة شؤون المواطنين والعلاقات العامة
مركز استطلاع الرأى

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة مركز استطلاع الرأي.....

من أجل عراق ينعم بالسلام والديمقراطية، ومواطن يعي ما له من حقوق وما عليه من واجبات، وترسيخاً لتقافة الحوار البناء بين الحكومة ومواطنيها عبر القنوات المختلفة، كان لمركز استطلاع الرأي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تجربته الميدانية عبر استطلاع آراء المواطنين الكرام من سكة محافظة بغداد عن واقع الخدمات التي يحصلون عليها وما جرى تشخيصه من إيجابيات وسلبيات يُعتقد إن لها الأثر في سير عمل الحكومة.

هذه التجربة.....

لاينت لنا مدى تفاعل المواطنين مع الاستطلاع وحرصهم على إبداء آرائهم بصدق، يدفع على الاعتقاد بأن مستقبل العراق لا يكون إلا من خلالهم، وبالوسائل السلمية، بعيداً عن العنف والأساليب غير المتحضرة التي تعود بنتائجها الوخيمة على المجتمع كله.

لـ خلال تحليل بيانات الاستطلاع لـ (١٠٥٦) استمارة لم نلاحظ فيها تجاوزاً بأية صيغة تدل على التذمر أو عدم الرضا المطلق رغم إفساحنا المجال للمواطن الكريم في ثلاثة أسئلة من الإستطلاع لإبداء رأيه الصريح والتي عرضناها بكل أمانة ودقة ضمن صفحات تقريرنا.

**(وجدنا إن المواطن بحاجة إلى من يستمع إليه ويتعرف على همومه وبدوره سيجوده بما عنده من آراء
تصب في مصلحة الوطن)**

لا شخصنا إن المواطن العراقي الكريم رغم كل مايعانيه من شحة في الخدمات أو بعض التعثر في مجريات حياته الخاصة إلا إنه لا يزال يتطلع إلى تحسين متطلبات معيشته عبر حكومته المنتخبة.

(طالب المواطنون بنزول المسؤولين إلى الشارع ليكونوا بتماس أكثر معهم فضلاً عن متابعة المشاريع والخدمات الموكلة إليهم عن قرب)

لذا تولدت القناعة لدينا بأن الذين يلجأون إلى الأساليب غير القانونية والعنف لا يشكلون إلا نسبة ضئيلة جداً وهم يمثلون أنفسهم فقط.
لختتاماً نأمل أن يكون لنا دوراً فاعلاً في بناء العراق الجديد كما ينبغي له أن يكون، مناراً للعلم والإبداع.. ومنبراً للثقافة والعلم... وواجهة حضارية متأقفة.

دائرة شؤون المواطنين والعلاقات العامة
مركز استطلاع الرأي



➤ **يهدف** مركز استطلاع الرأي في دائرة شؤون المواطنين والعلاقات العامة إلى إصدار التقارير الرسمية التي تتناول قضايا هم الرأي العام.

➤ **ويُلقي** الضوء على أهم الأحداث والموضوعات في إطار من الرصد الحرير، ومن خلال الإشارة إلى المعلومات والبيانات المستخلصة التي تتيج مناقشة قضايا الرأي العام بجدية .

➤ **ويأمل** في الإسهام بعرض الموضوعات والمستجدات امام متخذي القرار والرأي العام معا، إثراء في صياغة السياسات العامة واضفاء مساحه من الموضوعية عند بحث القضايا العامة في إطار من الشفافية.

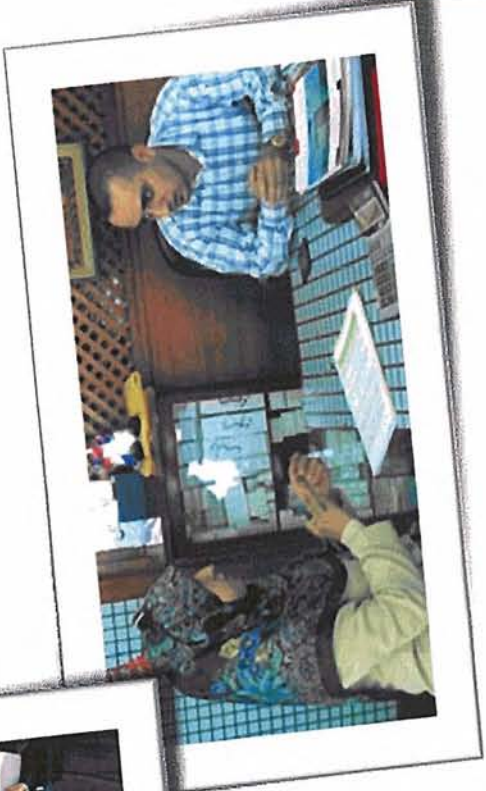
هكذا الإستطلاع

للتعرف على آراء جمهور محافظة بغداد الكرام حول الـ(١٠٠) يوم التي حددها دولة رئيس الوزراء إلى الوزارات والمؤسسات غير المرتبطة بوزارة ومدى استجابة هذه الجهات لمطالب المواطنين بمد انعضاء الفترة المحددة.



الأمانة العاصمة لجلس الوزراء
دائرة شؤون المواطنين والعلاقات العامة
مركز استطلاع الرأي

تواصلنا



.....منهجية الإستطلاع

- (١) جرى إعداد استمارة استطلاع الرأي - نموذج رقم (١) - بناءً على ما ورد في ورقة الاصلاحات الحكومية) الصادرة عن الأمم المتحدة العامممة بجلسة وزراء الصحة بـالجمهورية العراقية في ١١/١٠/١٩٨٩، والمؤرخ في ١١/٣/٢٠١١.
- (٢) تم تحديد أربع عشرة شريحة مختلفة من المجتمع البغدادي في جانبي (الكرخ والرصافة) لإجراء الاستطلاع، وكما يأتي:-

- أساتذة الجامعات بواقع (٢٥٠) استمارة
- طلبة الجامعات بواقع (٢٥٠) استمارة
- العينة العشوائية (٥٠٦) استمارة
- رواد مقاهي منتخبة (٥٠) استمارة

- (٣) تم جمع البيانات عن طريق المقابلات المباشرة للفترة من ٢١/٦/٢٠١١ لغاية ٣٠/٦/٢٠١١.

- ٤) شارك في جمع بيانات الاستطلاع كل من :-
 - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الذي تولى جمع بيانات العينة العشوائية وبواقع (٥٠٦) استمارة.
 - فريق عمل مركز استطلاع الرأي، وتولى جمع بيانات أساتذة وطلبة جامعة بغداد والمستنصرية ورواد المقاهي المنتخبة*، بواقع (٥٥٠) استمارة.
- ٥) المجموع الكلي للاستمارات (١٠٥٦) استمارة.
- ٦) جرت عملية التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، إضافة إلى التحليل الكيفي للأسئلة المفتوحة، وتمت مراجعة الآلية والمنهجية فضلاً عن النتائج من الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
- ٧) ساهم في إنجاح هذا العمل الجهات الساندة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- ٨) أجرى مركزنا استطلاعاً لآراء مواطني محافظة بغداد (الاطراف) - الاستمارة (نموذج ٢) - بشأن الخدمات المقدمة إليهم، سنطلق نتائجها بعد هذا التقرير ان شاء الله.

*مقاهي: الشاندر، حسن عجمي، الزهاوي... في شارع المتبي

خصائص العينة.....



الأمم المتحدة
مركز استطلاع الرأي
مركز استطلاع الرأي
مركز استطلاع الرأي

الوظيفة أو المهنة

%٢٥

٢٦٢

موظف حكومي

%٢٣

٢٥٠

استاذ جامعي

%٢٣

٢٥٠

طالب جامعي

%١٠

١٠٣

عمل خاص

%٨

٨٥

متقاعد

%٦

٥٩

ربة بيت

%٣

٣٠

عاطل عن العمل

%٢

١٧

أخرى (صحفي، كاتب، طالب
اعدادية)

التصنيف

%٤٧

٥٠٦

العينة العشوائية

%٢٤

٢٥٠

استاذ جامعي

%٢٤

٢٥٠

طالب جامعي

%٥

٥٠

رواد المقاهي

النوع

%٥٩

٦٢٨

ذكور

%٤١

٤٢٨

إناث

قاطع ومحل السكن

قاطع الرصافة ٤٨% من إجمالي العينة: -

١٤%

١٤٩

الغدير (بغداد الجديدة، المشتل، العبيدي،
الكمالية، زيونة، الفضيلية، البلديات)

١١%

١١٧

الرصافة (شارع فلسطين، باب المعظم،
الكفاج، الفضل)

٧%

٧٢

الكرادة (الجادرية، السعدون، العرصات،
حي الوحدة، الزعفرانية، المسبح)

٧%

٧٥

الاعظمية (القاهرة، الصليخ، شارع المغرب،
الكسرة، الكريعات)

٥%

٤٩

مدينة الصدر (مدينة الصدر، جميلة)

٤%

٤٥

الشعب (حي الجزائر، حي أور، الطالبية،
البنوك)

قاطع الكرخ ٥٢% من إجمالي العينة

٢١%

٧٧

الرشيد (حي الجهاد، السيدية
الدورة، الرسالة، الشرطة الرابعة
والخامسة، البياع)

١٩%

١٩٧

المنصور (اليزموك، الغزالية،
حي الجامعة، الحارثية، حي
الخصراء)

٧%

٢٢٥

الكاظمية (الحرية، الشعلة،
الزهراء)

٥%

٥٠

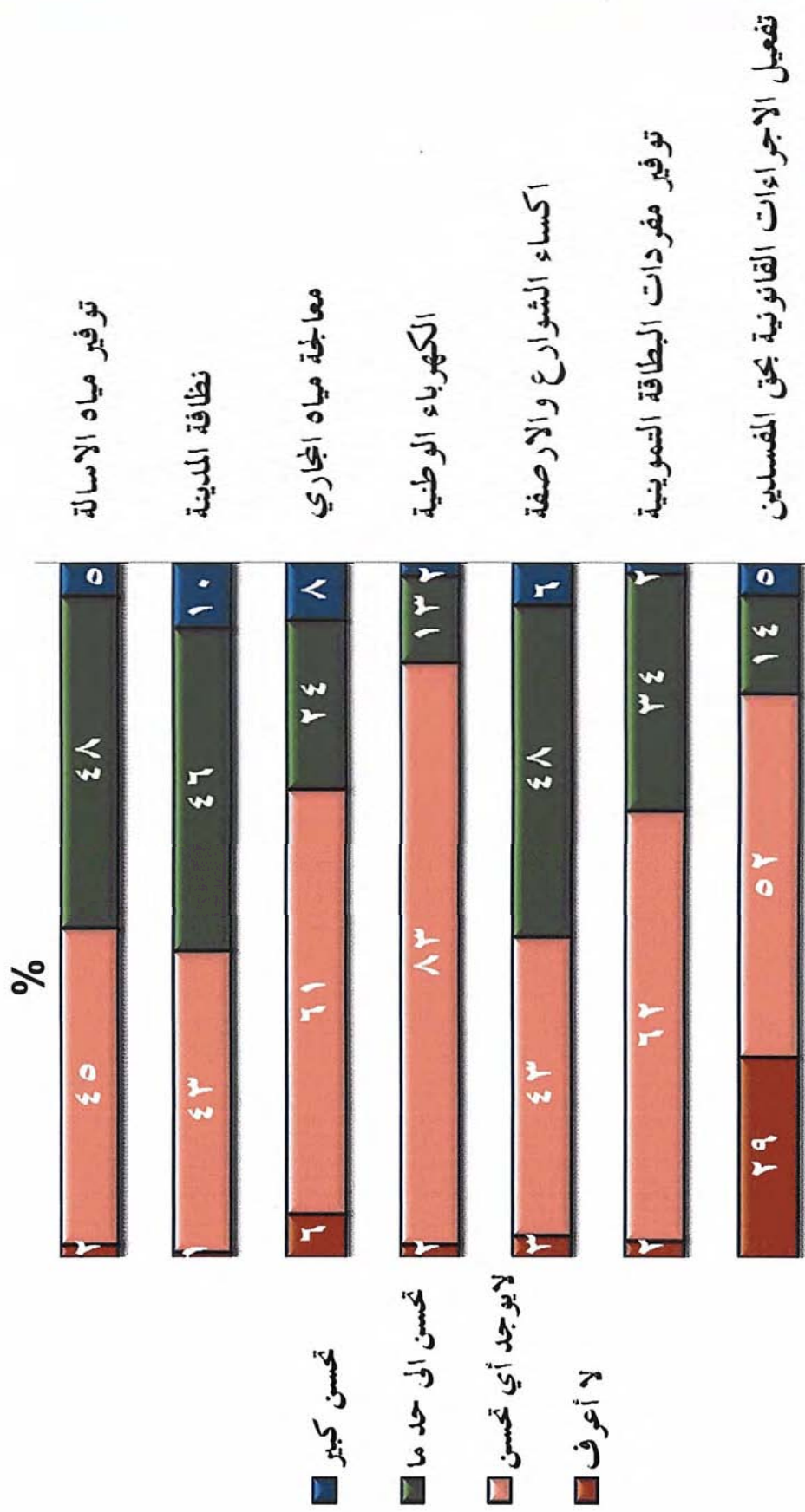
الكرخ (العلوي، الرحمانية،
الطوبجي، شارع حيفا، شيخ
معروف)

نتائج الاستطلاع



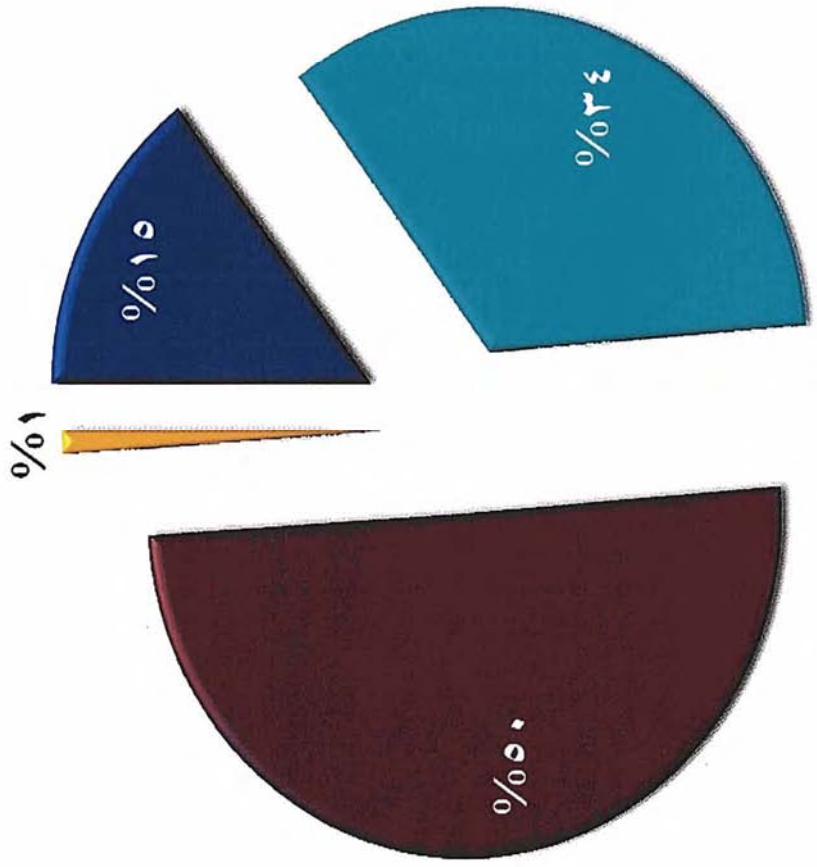
الإمانة العاصمة مجلس الوزراء
مركز شؤون المواطنين والعلاقات العامة
مركز استطلاع الرأي

تركزت أسئلة الاستطلاع على النشاطات ذات العلاقة المباشرة بحياة المواطنين وتحديدًا الخدمات المقدمة إليهم وكانت آراء المواطنين حول هذه الخدمات كما مبين في الشكل الآتي:-



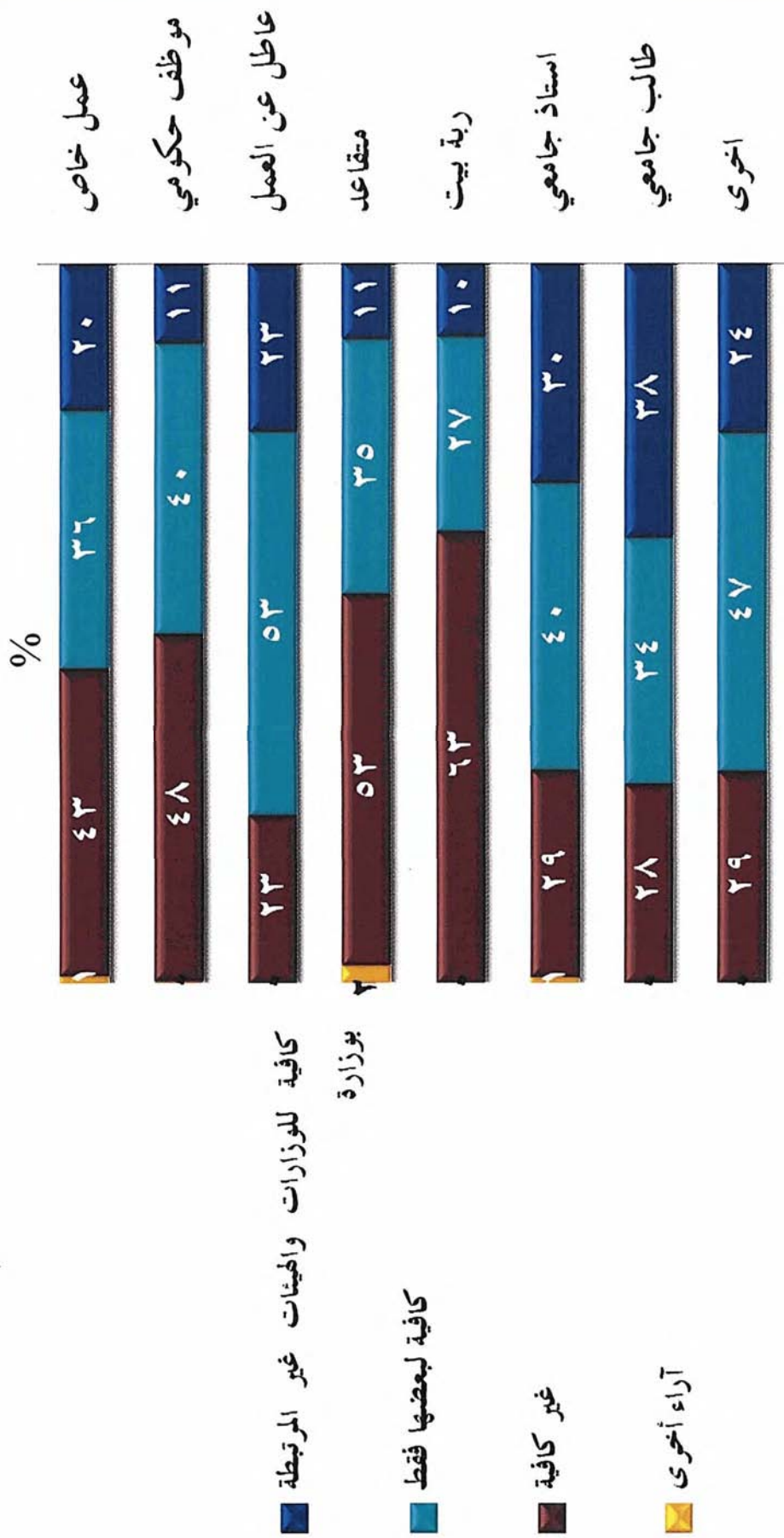
جرى استطلاع آراء المواطنين فيما إذا كانت فترة الـ(١٠٠) يوم كافية إلى الوزارات والجهات الحكومية غير المرتبطة بوزارة لتقديم برنامج طارئ لتنفيذ المشاريع وتلبية مطالب الجماهير، حيث تم وضع مجموعة خيارات للمواطن الكريم على أن يختار أحدها فقط وهذه الخيارات هي:-

- ١) كافية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة كافة
 - ٢) كافية لبعضها فقط
 - ٣) غير كافية
 - ٤) آراء أخرى
- وكانت النتائج كما مبين في هذا الشكل:-



- كافية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة
- كافية لبعضها فقط
- غير كافية
- آراء أخرى

الشكل الآتي يبين آراء المواطنين حول ملائمة فترة الـ (١٠٠) يوم للوزارات والجهات الحكومية غير المرتبطة بوزارة لتقديم برمجتها، موزعة وفقاً لوظائف ومهن الباحثين.

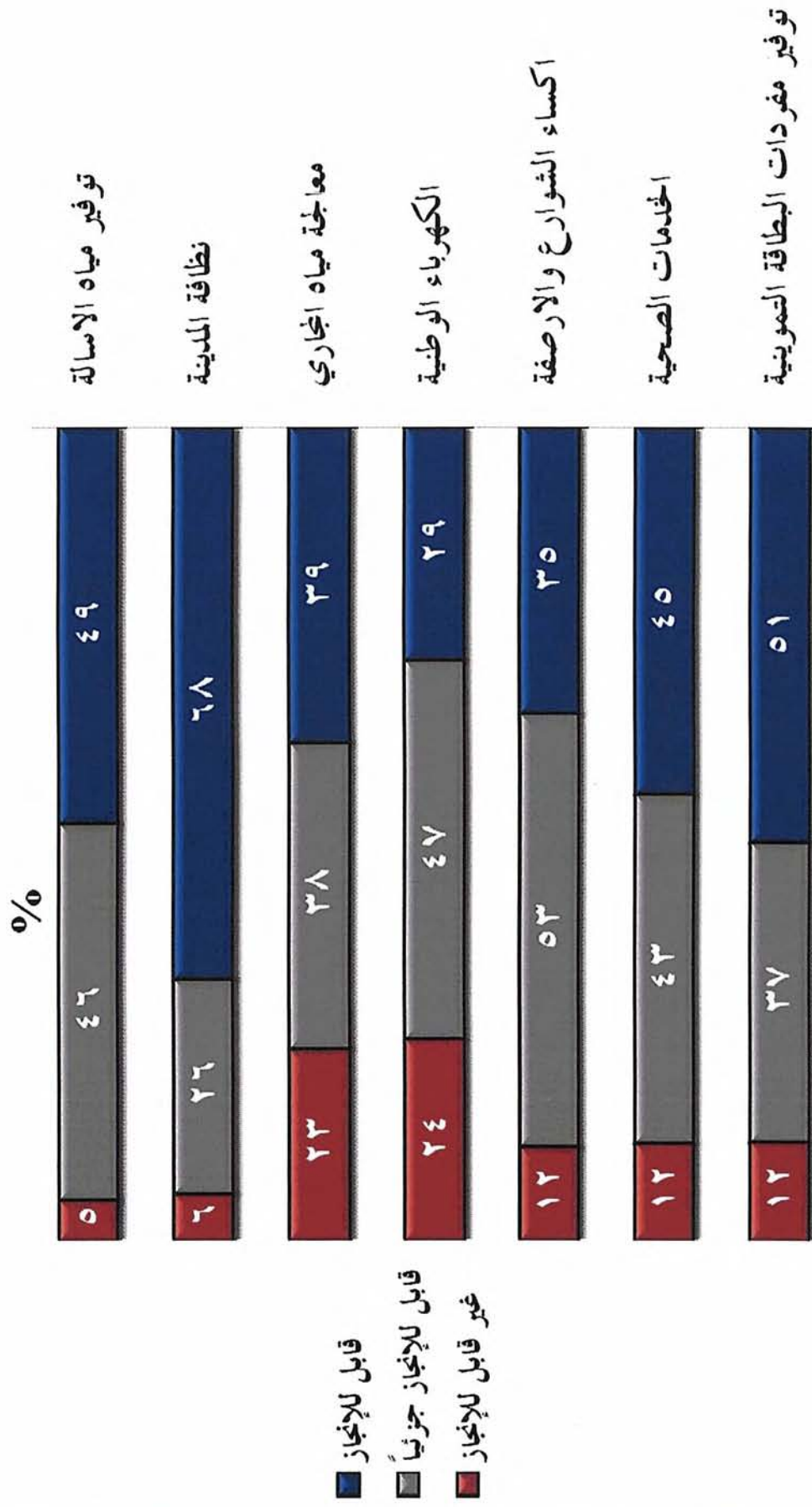


ورد في الإجابة عن خيار آراء أخرى لتي تمثل ١% من المبحوثين من فئة (القطاع الخاص، المتقاعدين وأساتذة الجامعة)، بعض التعليقات نوردتها كما يأتي:-

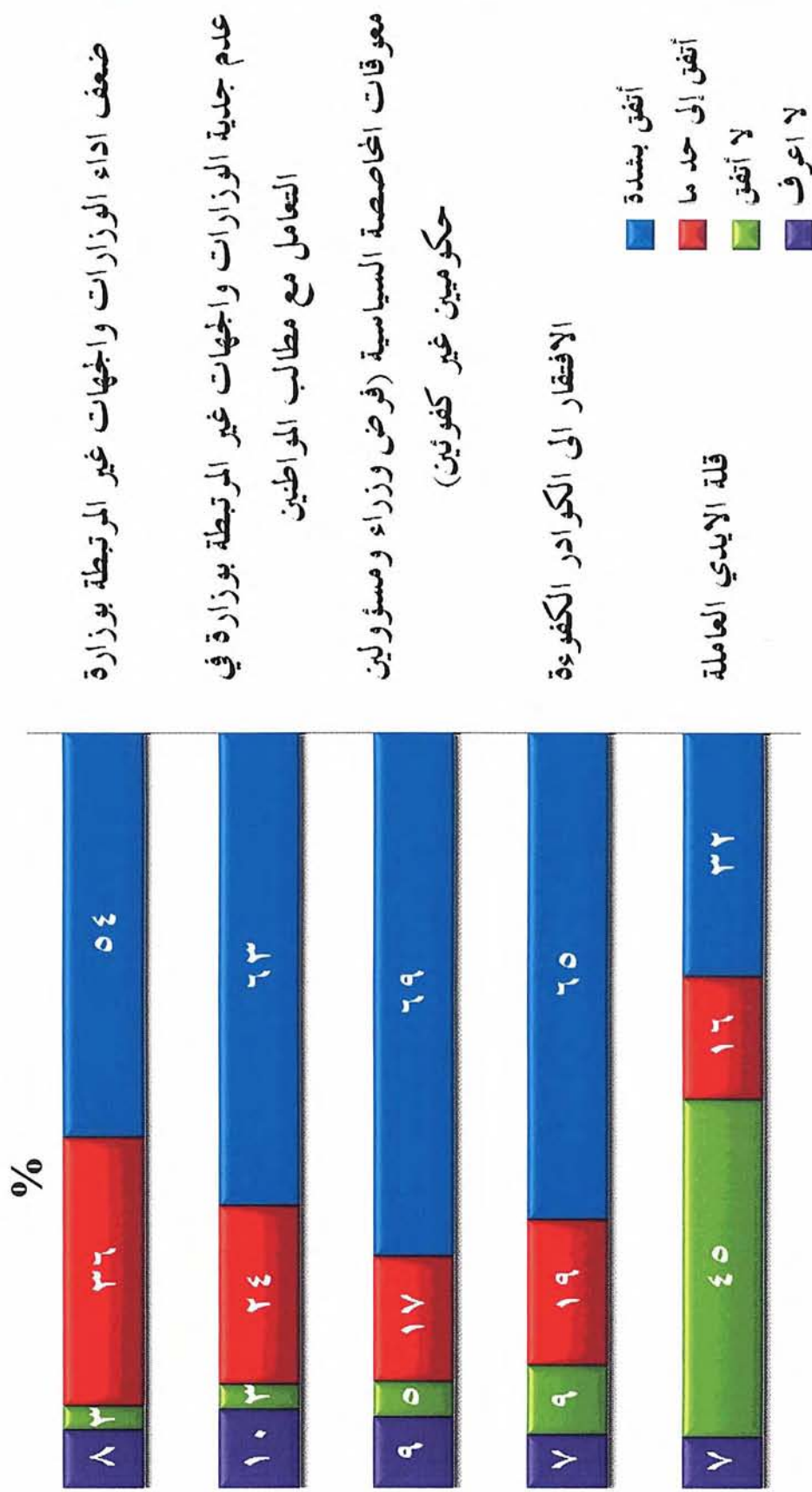
- البنية التحتية تحتاج إلى أكثر من ١٠٠ يوم
- لو أعطينا الحكومة ١٠٠ شهر لاتكفي بسبب الفساد المستشري
- كافية لتقديم خطة سنوية وطرح المواقف التي تعترض العمل
- من لايعمل خلال سنة لايعمل خلال ١٠٠ يوم
- هذا الوضع منذ ١٠٠ سنة



أما ما يتعلق بآراء المواطنين عن الملفات القابلة للإنجاز خلال فترة المائة يوم كانت كالآتي:-



أهم الأسباب التي يورى بعض المواطنين إنها تجعل من فترة الـ(١٠٠) يوم غير كافية مبنية في الشكل الآتي:-

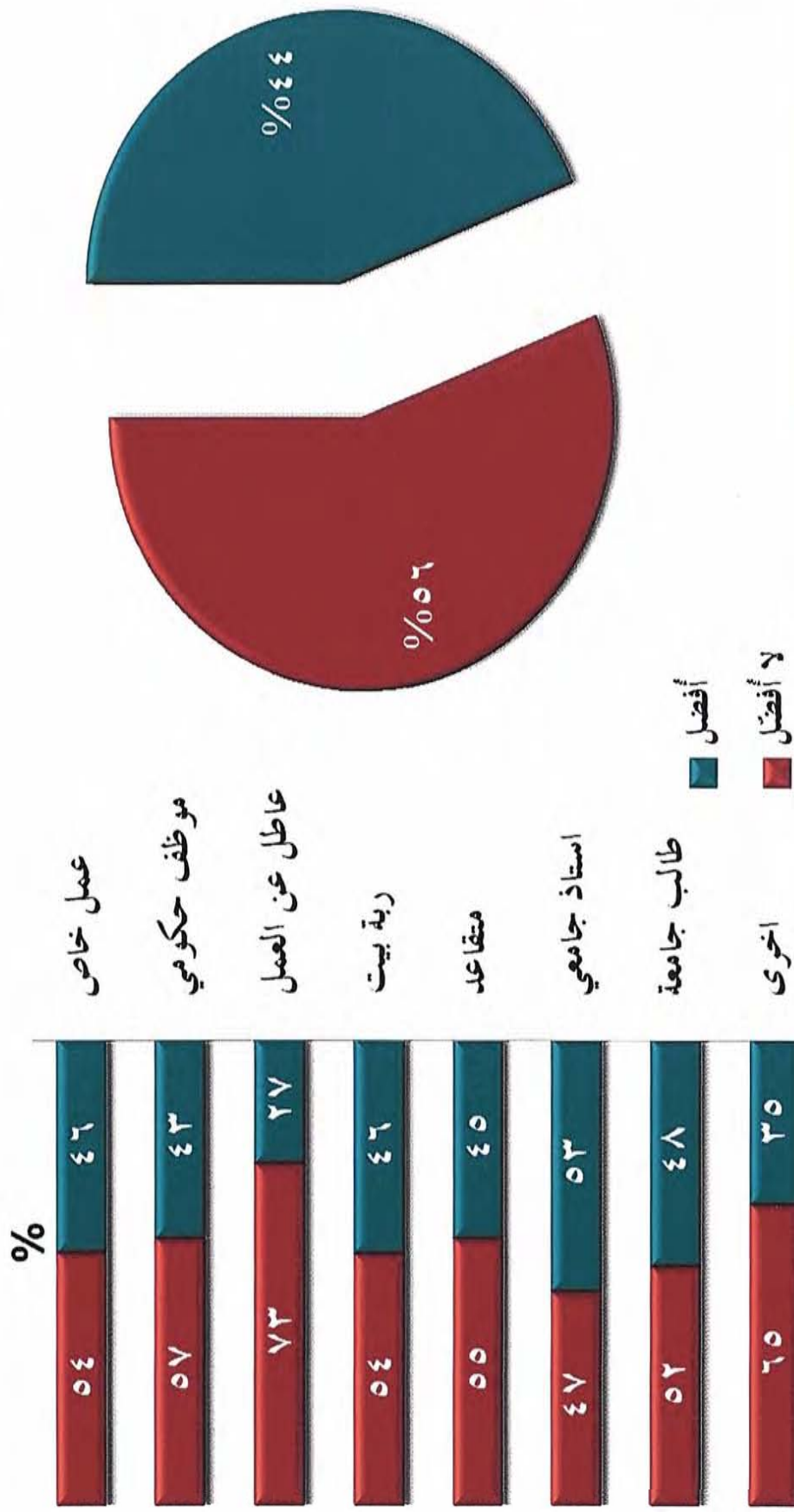


وقد أتحنا للمواطن الكريم مساحة لإبداء رأيه الخاص حول الأسباب التي تجعل من الـ(١٠٠) يوم غير كافية لتخصها في الآتي:-

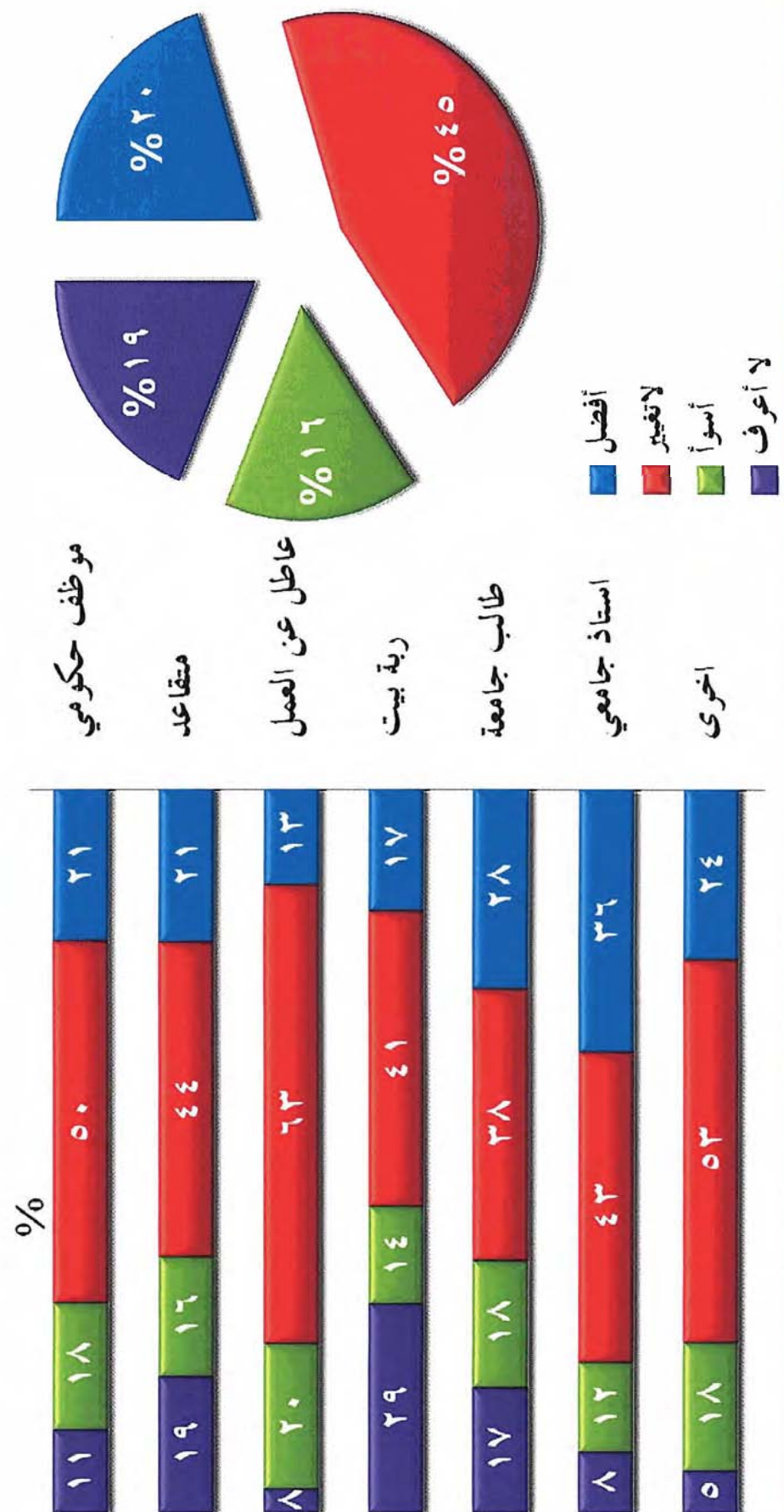
- ١) سوء إدارة الموارد البشرية الكفوءة
- ٢) الصراع بين الكتل السياسية
- ٣) الفترة مناسبة مع المتابعة المستمرة
- ٤) الفساد الاداري والمالي
- ٥) بعض المسؤولين لا يعملون للتغيير نحو الافضل
- ٦) ضعف الرقابة من قبل الجهات المعنية
- ٧) عدم حماية المنتج الوطني
- ٨) عدم وجود أهداف وخطط واضحة للوزارات
- ٩) إنشغال المسؤولين بتحقيق مصالحهم الشخصية



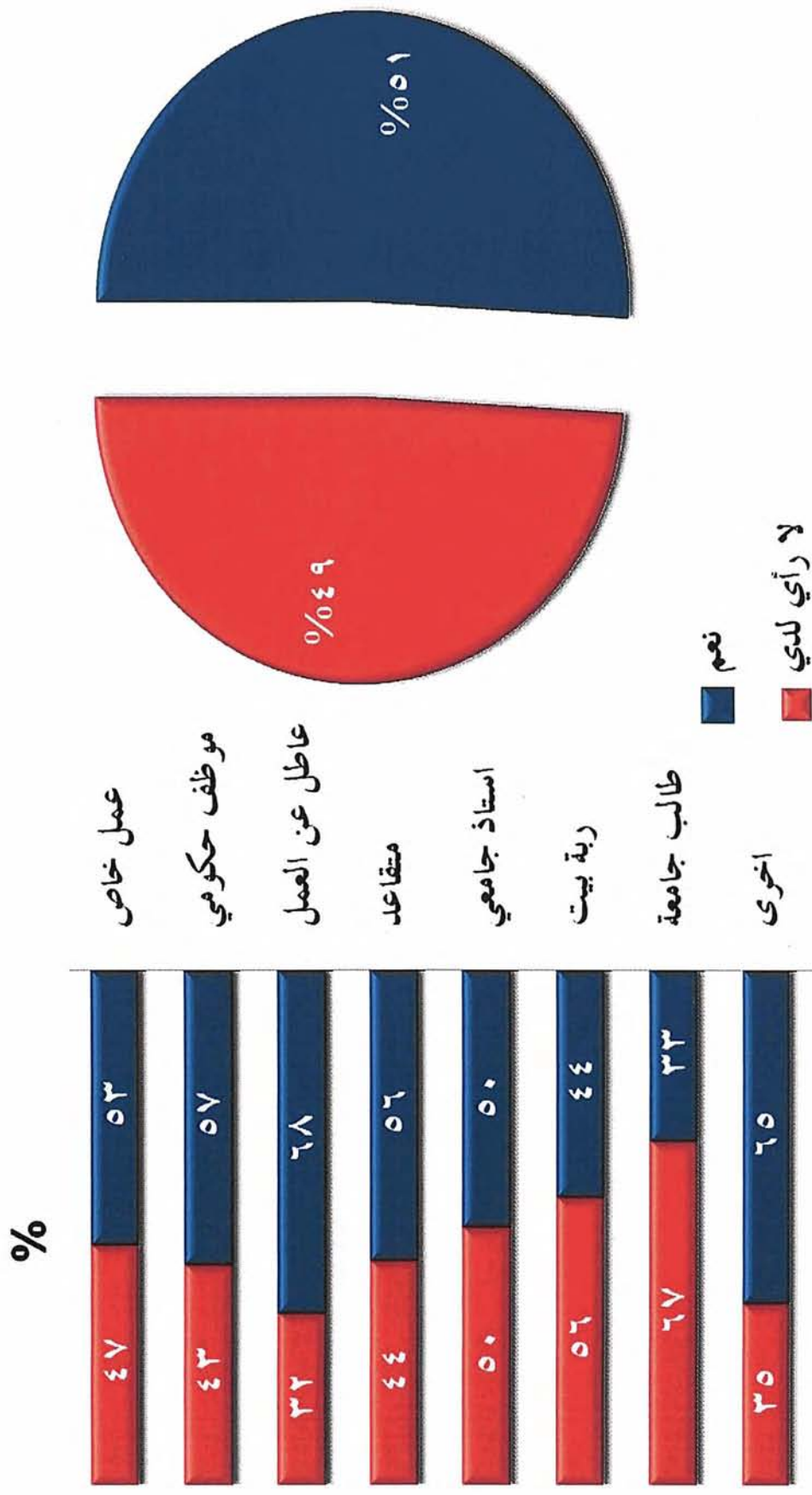
وفقاً لوظائف الباحثين والمهنيين التي يزاولونها، كما مبين في الآتي :-



٢٠% من المبحوثين يعتقدون إن أداء الحكومة سيكون أفضل للنصف الثاني من سنة ٢٠١١، فيما يرى ٤٥% منهم عدم وجود أي تغيير في الأداء، و١٦% يتوقع إن أداء الحكومة سيكون للأسوأ، ١٩% منهم لم يستطيعوا إبداء رأيهم فكانت إجاباتهم تحت عنوان (لا أعرف).



كان لـ (٥١%) من المبحوثين آراء ومقترحات تتعلق بأداء الحكومة للفترة الحالية، هذه النسب أخذت التوزيع الآتي من حيث وظائف المبحوثين والمهن التي يزاولونها: -



بعض آراء ومقترحات المبحوثين المتعلقة بأداء الحكومة للفترة
السابقة تركزت حول نقاط معينة، مما استدعى وضعها في الإطار
التراتبي بحسب أهميتها وتكرارها الذي نبينه في الصفحات الآتية

- ١) معالجة مشكلة الفقر والبطالة عن طريق تعيين الخريجين وتنشيط القطاع الخاص ومنح السلف المالية للعمل والبناء ١٥% للمواطنين بعامة وللموظفين بمخافة بقوائد قليلة.
- ٢) الغاء الحافضة واعتماد الكفاءة والخبرة والتخصص في توزيع المناصب القيادية والادارية. ١٣%
- ٣) تفعيل الاجراءات القانونية بحق الجرمين واطلاق سراح المتهمين الذين لم تثبت ادانتهم. ١٢%
- ٤) محاربة الفساد الإداري والمالي ومحاسبة المفسدين والعمل بمبدأ القانون فوق الجميع ١١%
- ٥) تحسين البنى التحتية والخدمات الصحية وتوفير مفردات البطاقة التموينية بعناصرها كافة. ٧%
- ٦) توفير الطاقة الكهربائية أو بدائلها وتنسيق العمل مع اصحاب المولدات الاهلية. ٦%
- ٧) السيطرة على أسعار إيجار الوحدات السكنية ووضع خطط لاسكان الموظفين وذوي الدخل المحدود ٦%
- ٨) اجراء تعديل وزاري وترشيح الحكومة ٥%
- ٩) تعيين وزراء أكفاء للوزارات الامنية وتأهيل عناصرها ومحاسبة المقصرين. ٥%
- ١٠) على القادة السياسيين التخلي عن اي تحزب طائفي أو سياسي أو عرقي والعمل بروح المواطنة وتفعيل مبادئ حقوق الانسان وتحقيق مصلحة المواطن. ٥%
- ١١) التقييم الدوري لاداء الوزارات غير المرتبطة بوزارة من قبل دولة رئيس الوزراء. ٣%

١٢	تطوير قانون الخدمة المدنية، وتحسين رواتب المتقاعدين وتوفير الرعاية الاجتماعية للارامل واليتام والمعاقين.
١٣	الغاء حكومة الشراكة الوطنية وتشكيل حكومة أغلبية.
١٤	اداء الحكومة جيد وهي تسعى بجد لتحسين الخدمات وازالة التلكؤ في عمل المؤسسات الحكومية.
١٥	مراقبة أداء المجالس البلدية ومتابعة الخدمات التي تؤديها وقياس نسب الانجاز للمشاريع التي تبناها.
١٦	تفعيل دور مجلس النواب التشريعي والرقابي ومواظبة أعضاؤه على حضور الجلسات
١٧	تشجيع الاستثمار والاستعانة بالشركات الرصينة في تنفيذ المشاريع مع مراعاة الخبرة الوطنية والايدي العاملة المحلية.
١٨	وضع خطط استراتيجية لانجاز المشاريع ومتابعتها من قبل الوزراء ميدانيا وقياس نسب الانجاز.
١٩	الحد من التناحر السياسي بين الكتل السياسية واللجوء الى الحكمة في حل المشكلات الحقيقية التي يعاني منها البلد.
٢٠	تشريع القوانين التي تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(٢١) تقليل الاجراءات الروتينية واعتماد الاساليب الحديثة في انجاز معاملات المواطنين وتفعيل الحكومة الالكترونية للحد من الفساد والرشوة.

(٢٢) توجيه المسؤول الذي تقلد منصباً تكريماً لتضحياته بالاعتماد على مستشارين كفوئين ولا يجوز ان يكونوا من الذين كرموا بالمنصب (اعتبار منصب المستشار منصب فني ومهني وليس درجة وظيفية).

(٢٣) تشكيل برلمان من ٦٠ نائباً فقط ويكون نظام الحكم رئاسي أي إن رئيس الوزراء هو رئيس الجمهورية بنائب واحد ويكون الانتخاب بدون قائمة والرئيس هو الذي يعين الوزراء.

(٢٤) نقل الحواجز الكونكريتية إلى الحدود لمنع تسرب الارهابيين والمفسدين ليتفرغ العراقيين لبناء بلدهم.

(٢٥) إعادة التعيين المركزي باعتماد خطة وزارة التخطيط .

(٢٦) الاستفادة من خبرات الدول الأخرى والاستعانة بها في تنفيذ المشاريع.

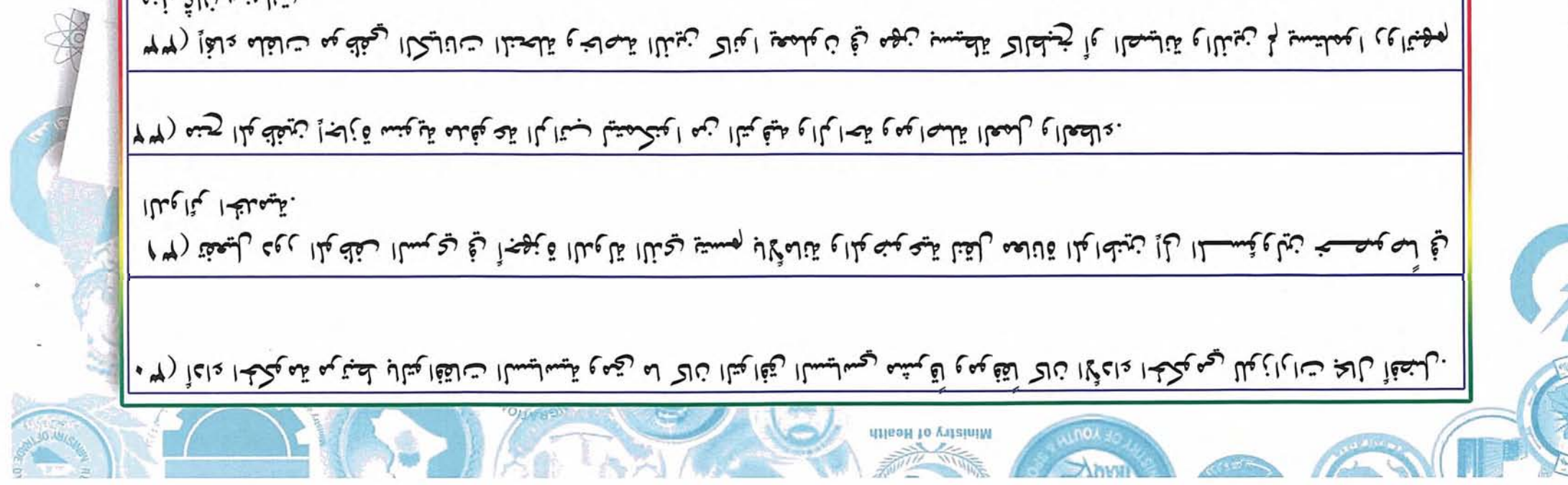
(٢٧) للحكومة أكبر ميزانية مالية في المنطقة إلا إنها لم توفر الخدمات.

(٢٨) اعتماد البحوث العلمية الرصينة وإشراك الأساتذة الجامعيين بحسب اختصاصاتهم وإشراكهم في اللجان الاستشارية لدعم الأداء الحكومي وإيجاد الحلول الناجعة ووضع الخطط الآنية والمستقبلية.

(٢٩) أعضاء المجالس البلدية لا يغادرون مكاتبتهم وهذا القطاع يستطيع تقديم الكثير من الخدمات بمستلزمات بسيطة ولا بد للحكومة من تكثيف الرقابة الميدانية على أداؤها.



- ٦٤) تخطيط الصحة العامة من خلال برامج الرعاية الصحية.
- ٧٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ٨٤) تقييم الاحتياجات الصحية في المجتمع.
- ٩٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ١٠٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ١١٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ١٢٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ١٣٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ١٤٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ١٥٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ١٦٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ١٧٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ١٨٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ١٩٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.
- ٢٠٤) إدارة وتنظيم الخدمات الصحية في المجتمع.



٤٠) حل البرلمان لأنه غير حازم في قراراته وإجراء انتخابات مبكرة.

٤١) تفتيت الكتل السياسية الطائفية ذات المصلحة الطبقية.

٤١) رفع شعار نحن أوفياء وامناء لبناء العراق

٤٢) صبر الشعب بدأ ينفذ نطالب بالعمل الجاد

٤٣) لا يوجد تضامن بين الشعب والحكومة

٤٤) توحيد الخطاب السياسي الداخلي والخارجي

٤٥) تفعيل المعامل الحكومية لتشغيل العاطلين

٤٦) العمل بقانون التعرف الكمركية لدعم المنتج الوطني

٤٧) تنشيط السيطرة النوعية على الأغذية والسلع المستوردة والمحلية.

٤٨) تشكيل لجان شعبية من عامة الناس لمراقبة أداء الحكومة

٤٩) لاجدوى من ذكر الآراء لأنها لا تلقى اذن صاغية أو يُعمل بها

حائزة شؤون المواطنين والعلاقات العامة
مركز استطلاع الرأي

تتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى.....

➤ مواطني بغداد الكرام من المهووثين لتجاوبهم معنا في مدى استمارات الاستطلاع وحرصهم العالي
وخصوصه الوطني

➤ الجمار المرکز للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

➤ الجهات المانحة المتمثلة بدوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء خاصة

لمساممتهم الكريمة في تنفيذ وإنجاح هذا الاستطلاع

حائزة شؤون المواطنين والعلاقات العامة
المدير العام
تموز- ٢٠١١





رقم الاستمارة:

نموذج رقم (١)

استطلاع آراء جمهور محافظة بغداد الكرام مع نهاية المائة يوم

أختي المواطنة ... أخي المواطن

يهديك مركز استطلاع الرأي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء أطيب تحياته ، ويرجو تعاونكم وتفضلكم بالإجابة على أسئلة الإستطلاع **الهادف إلى التعرف على آرائكم للـ (١٠٠) يوم التي حددتها الحكومة للوزارات والجهات الحكومية غير المرتبطة بوزارة ، ومدى إستجابتها لمطالب المواطنين الكرام بعد إنقضاء الفترة المحددة :**

أولاً: البيانات الشخصية

١. النوع :

ذكر أنثى

٢. العمر : ٣٠ - ١٨ ٤٠ - ٣١ ٥٠ - ٤١ ٦٠ - ٥١ ٦١ فأكثر

٣. الوظيفة أو المهنة : عمل خاص موظف حكومي عاطل عن العمل متقاعد

ربة بيت أخرى

٤. محل السكن : الكرخ المنطقة الرصافة المنطقة

ثانياً: أسئلة الإستطلاع

١. بعد إنتهاء فترة المائة يوم **هل لاحظت أي تغيير إيجابي** في النشاطات ذات العلاقة المباشرة بحياة المواطنين المبينة بالفقرات الآتية :

الفقرات	تحسن كبير	تحسن إلى حد ما	لا يوجد أي تحسن	لا أعرف
توفير مياه الإسالة				
نظافة المدينة				
معالجة مياه المجاري				
الكهرباء الوطنية				
إكساء الشوارع والأرصفة				
الخدمات الصحية (المستشفيات والمراكز الصحية)				
توفير مفردات البطاقة التموينية				
تفعيل الإجراءات القانونية بحق المفسدين				



٢. هل تعتقد إن فترة المائة يوم كانت (اختر إجابة واحدة لطفاً) :

* كافية للوزارات والجهات الحكومية غير المرتبطة بوزارة لتقديم برنامج طارئ لتنفيذ المشاريع وتلبية مطالب الجماهير

* كافية لانجاز بعضها فقط (أنتقل إلى السؤال اللاحق ٣)

* غير كافية (أنتقل إلى السؤال اللاحق ٤)

* أي رأي آخر

٣. برأيك أي الملفات الآتية قابل للإنجاز

غير قابل للإنجاز	قابل للإنجاز جزئياً	قابل للإنجاز	الفقرات
			توفير مياه الإسالة
			نظافة المدينة
			معالجة مياه المجاري
			الكهرباء الوطنية
			إكساء الشوارع والأرصفة
			الخدمات الصحية (المستشفيات والمراكز الصحية)
			توفير مفردات البطاقة التموينية

٤. إذا كان جوابك إن الفترة غير كافية فهل تعتقد إن السبب هو :

لا أعرف	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق بشدة	الموضوعات
				ضعف أداء الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة
				عدم جدية الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة في التعامل مع مطالب المواطنين
				معوقات المحاصصة السياسية فرض وزراء ومسؤولين حكوميين غير كفونين
				الإفتقار إلى الكوادر الكفوءة
				قلة الأيدي العاملة

غير ذلك يُرجى ذكرها لطفاً



الأمانة العامة لمجلس الوزراء
دائرة شؤون المواطنين والعلاقات العامة
مركز استطلاع الرأي

٥. هل تُفضل تحديد مائة يوم أخرى للوزارات والجهات الحكومية غير المرتبطة بوزارة ؟ أفضل لا أفضل

٦. ماهي توقعاتك لأداء الحكومة في النصف الثاني من سنة ٢٠١١ :

أفضل لا تغيير أسوأ لا أعرف

٨. هل لديك أية آراء أو مقترحات تتعلق بأداء الحكومة للفترة الحالية ؟

.....
.....
.....

تغتتم الأمانة العامة لمجلس الوزراء هذه الفرصة لتقديم وافر الشكر والتقدير
لتعاونكم معها

يملأ من قبل الموظف المسؤول

التوقيع :

اسم الباحث :

الموقع :

التاريخ :